دور المكانة الاجتماعية والاقتصادية فى تنمية العلاقات الأسرية

عفاف سالم سعيد (*)

المقدمة :

هذه الدراسة تعتبر الأسرة أحد المؤسسات الأساسية فى المجتمع، وكونها تنطلق من التركيز على البناء الاجتماعى للأسرة ، كمنطلق فى تشخيص العلاقات التى تربط الزوجين بوصفهما يشكلان عنصرين أساسيين فى بناء الأسرة . فإن اهتمام هذا البحث يتجه نحو التعرف على دور المكانة الاجتماعية والاقتصادية فى تنمية العلاقات الأسرية ، وما يتصل به من عمليات الإنجاز الاجتماعى والاقتصادى فى أبعادها المادية واللامادية (المعنوية) ، والمتمثلة فى (العلاقة بين الزوجين العلاقة بين الآباء والأبناء علاقة الأبناء مع بعضهم البعض) ، وذلك لتشخيص نوعية العلاقات التى تعيشها الأسرة من خلال ما تكتسبه من خصائص اجتماعية واقتصادية كمعايير محددة للمكانة الاجتماعية الاقتصادية . حيث أن القوة أو الضعف فى النواحى المادية واللامادية للأسرة المتمثلة فى (المستوى التعليمى نوع السكن نوع المهنة حجم الدخل) لها انعكاساتها على مجريات العلاقات الأسرية .

(*) عضو هيئة تدريس - قسم علم الاجتماع - كلية التربية - جامعة الزاوية.

انطلقت هذه الدراسة من فكرة نظرية للأدبيات السوسيولوجية مفادها: (إن تباين الأفراد فى أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ونصيبهم من الفرص المتاحة ، وبالتالى فى أوضاعهم المعيشية ، إنما يعد حقيقة إنسانية عرفتها كافة اشكال المجتمعات الإنسانية) ، فالتعليم والمهنة والدخل لهم أهميتهم فى تحديد الأنماط المعيشية للأسرة فى كثير من المجتمعات ، حيث نجد أن الدخل يرتبط فى كثير من الأحيان بالمهنة ، والتى تتحدد بالتعليم رغم نسبيتها من مجتمع إلى آخر ، ونظراً للتطور الاجتماعى والاقتصادى الذى يمر به المجتمع الإنسانى والذى بدوره أدى إلى تغيرات فى العلاقات الأسرية، فقد تجد الأسرة نفسها فى تناقضات واضحة المعالم بين وضعها الاقتصادى ومكانتها الاجتماعية ، وربما يتولد عنها اتجاهات سلبية نحو علاقاتها بغيرها من الأسر .

وتماشياً مع طبيعة موضوع الدراسة ، الذى يركز على العلاقات الاجتماعية داخل البناء الأسرى ، فقد تم تبنى النظرية البنائية الوظيفية كمدخل نظرى يفسر طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة . ويمكن تصنيف ، هذه الدراسة منهجياً على أنها دراسة تحليلية نظرية تسعى إلى الكشف عن طبيعة العلاقات الأسرية ، وتشخيصها من خلال ربطها بالمكانة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة . حيث تهدف هذه االدراسة إلى معرفة طبيعة العلاقات بين الأسر ، وعلاقتها ببعض العوامل المادية واللامادية .

قسمت هذه االدراسة إلى مبحثين رئيسيين ، اشتمل المبحث الأول : على عرض الإطار المفاهيمى للعلاقات الأسرية ، والمكانة الاجتماعية الاقتصادية . وقد احتوى المبحث الثانى : على عرض نظرى لأهم النظريات المفسرة للعلاقات الأسرية والمكانة الاجتماعية الاقتصادية ، مع ربط مباشر

لأهم الدراسات السابقة التى اهتمت بتحليل جوانب الموضوع ، إيماناً منا بأهمية العلاقة المنهجية بين النظرية والبحث الامبريقى (الميدانى) .

وحاولت الدراسة كلما كان ممكناً ، أن تستخدم أسلوباً نظرياً بسيطاً فى العرض ، يُمكن القارئ من الفهم وفقاً لتسلسل منطقى يحقق الهدف الذى انطلقت منه .

المبحث الأول

الإطار المفاهيمى للعلاقات الأسرية والمكانة الاجتماعية الاقتصادية

أولاً : العلاقات الأسرية :

يقصد بها تلك العلاقات التى تقوم بين أدوار الزوج والزوجة والأبناء، ويقصد بها أيضاً طبيعة الاتصالات والتفاعلات التى تقع بين أعضاء الأسرة الذين يقيمون فى منزل واحد ، كالعلاقة التى تقع بين الزوج والزوجة وبين الأبناء أنفسهم .

أما عبدالمجيد منصور فيشير إلى مفهوم العلاقات الأسرية بأنه : " هناك شبكة من العلاقات الاجتماعية بين أعضاء الأسرة الواحدة ، وكلما كانت العلاقات موجبة فى مسارها الطبيعي كلما ساد جو الأسرة الوفاق والترابط والتماسك بين أعضائها " (١).

وعرفت سميحة توفيق العلاقات الأسرية بأنها : " العلاقات التى تجمع بين مجموعة من الأفراد الذين تربطهم رابطة الدم والقرابة ، لتبدأ بالزوجين و تتسع فتشمل الأولاد وأقارب الزوج والزوجة " (٢) . أما موسى خليل فيعرفها بأنها : " العلاقات الوثيقة التى تنشأ بين الأفراد الذين يعيشون معاً لمدة طويلة ، وتقوم على الالتزام بالحقوق والواجبات مما يؤدى إلى شعور بالتماسك والصلابة " (٣) .

بناءً على التعريفات السابقة يمكننا تعريف العلاقات الأسرية بأنها : التفاعل المتبادل الذى يستمر فترة طويلة من الزمن بين أعضاء الأسرة من خلال الاتصال وتبادل الحقوق و الواجبات فيما بين الأب و الأم من ناحية ، وبينهما وبين أبنائهما من ناحية ، وبين الأبناء بعضهم ببعض من ناحية أخرى .

إذاً فالأسرة كمؤسسة اجتماعية ، لها بنائها التنظيمى الذى تسوده مجموعة علاقات تربط بين أجزائها أو مكوناتها البنائية التى توصف بنوع من الاستقرار والتوازن النسبى ، ولكن نتيجة لتحولات الاجتماعية والثقافية التى شاهدها المجتمع الإنسانى خلال النصف الأخير من القرن العشرين بفعل برامج التنمية والتحديث ، قد تغير النظام الاجتماعى للأسرة حيث تعرض لتعديلات وتحولات شملت كافة أبعاده التنظيمية ، فالعلاقات الأسرية باعتبارها أحد مكوناته الرئيسية قد أصابها التغير والتطور من جراء ظروف اجتماعية واقتصادية ، انعكست على الزوجين من خلال رؤيتهما لبعضهما البعض ، على أساس من الحوار والمشاركة والتعاون ، بدلاً من تعاملهما على أساس العلاقة العمودية أو الرأسية . ولعل هذا ما وضحه **(وليم اوجبرن)** فى فكرته عن العلاقات الأسرية التى أصبحت تعانى فى ظل تغيرات الحداثة من مشكلة سوء التكيف لمتطلبات الحياة الضرورية ولمتطلبات تنشئة الأبناء . فتاريخ نمط العلاقات الأسرية يغلب عليه نمط الانكماش والتراجع ، و المميز لطابع العلاقات الأسرية اليوم هو التنازل الدائم عن بعض متطلباتها الوظيفية اتجاه بعضها البعض [٤] .

ولعل التحولات الاجتماعية والثقافية لم تؤثر على العلاقة بين الزوجين فحسب بل جعلت كل من الآباء والأبناء يغيرون العديد من أنماط علاقاتهم الأسرية من أجل التكيف مع الظروف الاجتماعية السائدة ، فالتغير فى مجال عمل الزوجين وتعليمهما ومكانتهما الاقتصادية والاجتماعية وظروف السكن وعلاقتهما القرابية والوضع الاقتصادى ، اقترن بالعديد من التغيرات فى العلاقات الأسرية التى تربطها بالنسق القرابى علاقة مباشرة . كما أن هذه التحولات أدت إلى تعديلات واضحة فى أبعادها البنائية الداخلية

(علاقة الأبناء مع بعضهم البعض) حيث أصبحت العلاقات بينهم ، متغيرة وديناميكية .

ومن خلال هذا كله ندرك أن العلاقات الاجتماعية الأسرية تحتوى على ثلاث مجموعات أساسية من العلاقات هى :

أ . العلاقة بين الزوجين :

الزوجين فى الأسرة الحديثة أصبحا يحتلان أهمية كبرى من الناحية البنائية . وأن مكانة الفرد فى مجتمع اليوم أصبحت تتحدد فى نمطين ، نمط تتحدد فيه مكانته فى ضوء وضعه العائلى وهو ما يعرف باسم " المكانة الموروثة " ونمط تتحدد فيه مكانة الفرد فى ضوء إنجازه الشخصى (الاقتصادى أساساً) وهو ما يعرف باسم " المكانة المكتسبة " [٥]. وتشير العديد من الدراسات والأبحاث السوسيولوجية إلى حقيقة مفادها : أن العلاقات الاجتماعية أياً كانت تخضع للتغير والتطور شأنها شأن أى مكون من مكونات البناء الاجتماعى ، فالعلاقات الزوجية اليوم أصبحت تشكل وفق العديد من المواقف والمعطيات المتعلقة بقضايا مثل : من يتزوج من ؟ ومن يملك ماذا ؟ ومن يعمل ؟ كل هذه القضايا وغيرها قد أثرت فى نوع العلاقات الزوجية ، وأصبحت تشكل مثاراً للجدل والنقاش بين الأزواج والزوجات .

ففى ظل التغيرات التى يشهدها المجتمع الإنسانى تغيرت مكانة المرأة و دورها ، وأهمية دور الزوجين لبعضهما ، وأصبح الطابع المميز للعلاقة بين الأزواج المعاصرين هو طابع الاستهلاك أكثر من طابع الإنتاج فالترفيه والسعى وراء ملذات الحياة أصبح غاية يسعى إليه العديد من الأزواج . فالأزواج اليوم لم يسعوا لطلب الاستقرار ، وإنما يسعوا لبذل المزيد من التكيف للتغيرات السريعة التى تمليها حياة العصر . فالحياة

الزوجية تتجه اليوم نحو الحد من حجم الأسرة والحد من الوقت الذى تخصصه لتنشئة أطفالها ، والحد من علاقاتها وأنماط تفاعلها بالآخرين والاستغناء عن الكثير من وظائفها التقليدية . كما ان خروج المرأة للعمل يشكل أحد الظواهر الأساسية فى تغير نمط العلاقة بين الزوجين ، فالمرأة العاملة لم تعد ترغب تلقائياً فى الحمل وتربية الأبناء والرضاعة الطبيعية واستقبال الضيوف ورعاية المسنين، وإدارة شؤون بيتها . كما ان الزوج لم يعد له الحق المطلق فى اتخاذ القرارات بدلاً عن زوجته . فالدعوة إلى المساواة بين الرجل والمرأة داخل وخارج المنزل جعلت من الرجل يفقد العديد من الامتيازات ذات العلاقة المباشرة بممارسة سلطته ومكانته ودوره فى الأسرة ، لأن الحداثة فى مجال العلاقات الزوجية أصبحت تتطلب من الزوج معاملة زوجته على أساس المساواة .

ب. علاقة الآباء بالأبناء :

يصف (شرابى)[٦] علاقة الآباء بالأبناء بأنها ميداناً للتفاعل بين مختلف أعضاء الأسرة . وعاطفة الحب لا تشكل لحمة العائلة التقليدية ولا توجد تعبيرات واضحة على هذه العاطفة بقدر الذى يقدمه الفرد من طاعة وتقديس ، و ولاء للأب وتبدو القيم التقليدية التى تشكل سلوك الفرد فى قيام العلاقة بين الآباء والأبناء فى الأنماط السلوكية التالية :

تفضيل كلاً من الزوجين الأولاد من الذكور عن البنات .

تفضيل الابن الأكبر ذكراً ليقوم مقام الأب عند غيابه .

عدم الإفراط فى المحبة وإظهارها نحو الأبناء حتى ينشؤ مطاعين ومحترمين .

تعتبر الأم أكثر ارتباطاً بأبنائها من الأب وهذا يرجع بدوره إلى طبيعة وظيفتها فى الأسرة فهى مرتبطة بأعمال المنزل وهذا يحتم عليها نوع هذه العلاقة .

وسنحاول هنا تفسير تأثيرات الطبقة الاجتماعية على علاقات الآباء بالأبناء (من المنظور السوسيولوجى) . الذى يبدأ بافتراض أن الطبقة الاجتماعية لا ترجع أهميتها لمجرد أنها تؤثر فى المستوى التربوى أو المهنى، بل ترجع فائدتها لتأكيدها على الحقيقة القائلة بأن التفاعل المعقد لكل هذه المتغيرات مجتمعة يخلق ظروفاً أساسية مختلفة للحياة فى المستويات المختلفة للنظام الاجتماعى ، وتختلف نظرة أعضاء الطبقات الاجتماعية المتباينة إلى الحياة استناداً إلى الاستمتاع أو المعاناة من الظروف المختلفة التى تمر بهم ، فتنشأ لديهم تصورات عديدة للحقيقة الاجتماعية وكذلك تمنيات ومخاوف مختلفة وأفكار متناقضة لما هو مرغوب فيه .

ج. علاقة الأبناء مع بعضهم البعض :

تتميز العلاقات بين الأخوة بالإشباع والشمول كما تتسم بالصراحة ، كما أن مكانة الأبناء تختلف حسب تسلسلهم داخل الأسرة .

هذا وتتسم العلاقات بين الأخوة بالوضوح ، حيث يعرف الأخوة بعضهم البعض جيداً نتيجة اشتراكهم فى معيشة واحدة . حيث يكون الأخوة والأخوات الأكبر أكثر تأثيراً فى الطفل من الوالدين . فالأطفال يفهمون غالباً بعضهم البعض بدرجة أكبر من الراشدين نظراً لتماثل ميولهم ومشكلاتهم ، كما يتحدثون بنفس اللغة ، ويتبادلون نفس العبارات المألوفة لديهم ، ويشتركون فى نوع واحد من الخبرات ، ولذلك فإن رأى الأخ الأكبر يكون

أكثر تقبلاً من جانب الطفل ، كما أنه يتعلم منهم أساليب الحياة وطرق مواجهة المواقف المختلفة .

كما أن العلاقة بين الأخوة فى الأسرة الواحدة قد تتعرض لبعض المشاكل والمنازعات التى تزول وتنتهى مع تقدمهم فى العمر ، وكمحاولة فى أن يسود أفراد الأسرة جو من الود والانسجام يجب على الوالدين التدخل ، وإتباع بعض السبل لحماية الأخوة من النزاع والخصام فيما بينهم مثل : تطبيق العدالة بين الأبناء منح الأبناء الفرصة لتسوية الأمور فيما بينهم وعدم التدخل فى كل الأمور الصغيرة والكبيرة إلا عندما تقتضى الحاجة لذلك.

من هذا المنطلق حرص الإسلام على توجيه الإنسان إلى الحفاظ على العلاقة بينه وبين بقية أفراد أسرته من الناحية المعنوية والمادية ، فهو يأمر برعاية العلاقات والترابط والحرص على توفر المودة بين أفراد الأسرة كعمل يثاب ويؤجر عليه المرء عند القيام به .

ثانياً : المكانة الاجتماعية الاقتصادية للأسرة :

يعرف **السيد عبدالعاطى** المكانة الاجتماعية بأنها : " الوضع الذى يشغله الفرد فى النسق بحكم سنه أو جنسه أو بحكم ميلاده أو وظيفته و مستوى تحصيله ، وفى النسق الاجتماعى سلسلة طويلة من المكانات والأدوار المرتبطة بكل منها " (٧) . ويشير مصطلح المكانة فى العلوم الاجتماعية إلى : " وضع معين فى النسق الاجتماعى ، ويتضمن ذلك التوقعات المتبادلة للسلوك بين الذين يشغلون الأوضاع المختلفة فى البناء أو النسق" (٨) . كما يعنى مصطلح المكانة عند **(فيبر)** " تأثير الامتياز السلبى أو

الايجابى الذى يحدد المنزلة الاجتماعية على أساس أسلوب الحياة وعملية التعليم والميلاد والمهنة " [٩] .

بناءً على التعريفات السابقة يمكننا تعريف المكانة بأنها : المرتبة التى يحتلها الإنسان طبقاً لمواصفات خاصة تؤهله هذه المواصفات بأن يقابل بالتبجيل والاحترام .

هذا وترتبط المكانة الاجتماعية للأسرة ، بالمهارات والمؤهلات العلمية التى تؤثر فى نوع المهن التى يتمكن القادرون من غيرهم الحصول عليها ، حيث تؤكد الدراسات السوسيولوجية أن المكانة الاجتماعية الاقتصادية للأسرة هى مقياس للواقع الاجتماعى العام ، وأشارت إلى أهمية التعليم ، المهنة ، الدخل ، والمسكن كمقياس للمكانة الاجتماعية الاقتصادية . واعتبرتهم من الخصائص المكتسبة بالرغم من أنها يمكن أن تتأثر بعوامل مثل المكانة الاجتماعية للوالدين . هذا يعنى أن مكانة الأبناء قد تتأثر بمكانة الوالدين ، وذلك من خلال تحفيزهم على نوع التعليم والمهنة التى يمتهنها الآباء حتى تنتقل إلى أبنائهم . وتدل المكانة الاجتماعية الاقتصادية للأسرة دلالة واضحة على عملية التقدم الاجتماعى نظراً لاختلاف استجابات الأسر للتغيرات الجديدة طبقاً للمستوى التعليمى المتاح لها والوضع الاقتصادى الذى يتمتع به الأفراد ، والذى يكسبها ميزات اجتماعية معينة ويعطيها هيبة ومكانة بين الأسر فى المجتمع ، ما يساعدها على نقل مكانتها للأبناء، وهكذا تحافظ الأسر على هيبتها التى اكتسبتها من المكانة الاجتماعية والاقتصادية بين الأسر.

بناءً عليه فسوف تحاول الدراسة عرض لأهم الأبعاد الأساسية للمكانة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة ، والمتمثلة فى : (التعليم ، المهنة ، الدخل ، المسكن) وعلاقتهم بالعلاقات الأسرية .

أ. التعليم :

يعنى التعليم " تلك العملية التى تكسب الفرد المعرفة ، وتنمى فيه القدرات والاستعدادات ، ويحدث ذلك عن طريق محورين : الأول مباشر ويهدف إلى مساعدة الفرد حتى يصبح عضواً فى المجتمع ، وهو هدف تتولاه المؤسسات التعليمية . بينما يهدف المحور الثانى غير المباشر إلى منح الأفراد الفرص وتزويدهم بالوسائل التى تمكنهم من زيادة آفاقهم ، لكى يكونوا أكثر تفاعلاً وإنتاجية فى المجتمع الذى يعيشون فيه ، من خلال وسائل الاتصال الجمعى والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والترويحية المتاحة أمام أفراد المجتمع " (١٠).

وقد أصبح من المعروف أن معدل دخل الفرد مرتبط بمستواه التعليمى وخبرته المهنية ، وان التقدم فى السلم التعليمى هو الطريق للوصول إلى الوظائف الاجتماعية المرتفعة . ولكن ما نود تأكيده هو أن التعليم العالى يساعد الفرد على الانتقال ، على الأقل من فئة دخل أسرته إلى فئة أعلى هذا فى حالة أن الفرد لم يكن منتمياً إلى أسرة ثرية أصلاً وبالتالى يتحدد وضع أى شخص ما فى بناء التدرج الاجتماعى بالمكانة التى يشغلها أحد والديه ، كما يتحدد بالإنجازات التى يحققها الوالدان ، وذلك علاوة على فرص الحياة التى تتاح له فى المجتمع . إذ تنتقل المكانة سواء أكانت اجتماعية أو اقتصادية من الوالدين إلى الأبناء إما بشكل وراثى ، أو مكتسب عن طريق إنجازهم الشخصى فى الحياة . وإذا نظرنا إلى العلاقة التى تربط تعليم الأب بالعلاقات الأسرية ، لوجدنا أن التعليم يرتبط فى أغلب الأحيان بالدخل ، وبالتالى هناك علاقة بين مستويات الدخل ، و مستويات الاستهلاك وأنماطه ، والتى تعكس بدورها علاقاته الأسرية .

وتوضح الأدبيات السوسيولوجية من خلال الدراسات التى يقوم بها الباحثون أن هناك إرتباطاً بين تعليم الأبوين ومكانتهم ، وتعليم ومكانة الأبناء، وذلك من خلال ما يسمى بالحراك المهنى . مثلاً غالباً ما يوجه أبناء الأسر الميسورة منذ الطفولة لاكتساب المهارات المهنية والفنية والتشجيع لاكتمال تدريبهم الأكاديمى أو المهنى فى مؤسسات متميزة تهيؤهم لأشغال مناصب رفيعة فى مجال تخصصاتهم تعود عليهم بالدخل المرتفع ، ويجدون الدعم الكافى للدخول إلى مؤسسات التدريب المتميزة ، أو الدخول فى مجالات الأعمال الحرة المختلفة التى تمهد لهم سبل النجاح المادى السريع . أما أبناء الأسرة الفقيرة أو المحدودة الدخل فغالباً ما يواجهون توجيهات الوالدين المتأثرة بتفسيراتهم الخاصة للدين والقيم الاجتماعية مما يؤدى بهم إلى التسرب من المدرسة ، وعدم الحصول على التدريب المهنى المناسب ، وما أن يكبر هؤلاء الأطفال حتي يجدون الوقت قد نفذ منهم ، ويجدون أنفسهم مستمرون فى بيئة فقيرة تسودها قيم وعادات وتقاليد تبرر الوضع القائم .

يتضح مما سبق تأثير وانتقال المستوى الاجتماعى والاقتصادى من الأبوين إلى الأبناء والأسرة ، وخاصة فى التعليم . فالأسرة التى يكون الوالدان فيها وصلوا إلى مستوى جيد من التعليم ، تحفز أبناءها على مثل هذا التعليم والعكس صحيح .

ب. المهنة :

يعرف " **هول** " المهنة بأنها : " دور اجتماعى يؤديه الأفراد البالغون فى المجتمع وله نتائج مباشرة وغير مباشرة ، اجتماعية ومالية ويمثل بؤرة الاهتمام الأساسية فى حياة الشخص البالغ "[11] .

أما **عاطف غيث** فيعرفها بأنها : " الوضع الذى يحدده تقسيم العمل فى المجتمع ، فهى مجموعة أنشطة تتركز حول دور اقتصادى وتستهدف ضمان و توفير حاجات إنسانية فى الحياة "(١٢). وإذا كانت المهنة محددة حسب تقسيم العمل فى المجتمع فمن الطبيعى أن يكون للمهنة خصائص ، كأن تتطلب المهنة تخصص مطلق فى مجال معين ، وهذا التخصص يتميز " بالعلمية " لأنه ينشأ عن مجموعة منظمة من المهارات والمعرفة ، كما تمثل المهنة امتلاك مهارة معينة ترتبط بمقاييس محددة من التدريب تبرر احتكار النشاط فى مجال معين ، من خلال أسس وخصائص المهنة . وبالتالى يمكننا الوصول إلى حقيقة مهمة ، وهى ان تقسيم العمل أدى إلى اللامساواة فى المهنة ، وأن أوضاع العمل والوظيفة فى المجتمعات ذات أمر هام فى المركز الاجتماعى .

هذا ولقد أكدت الكثير من الأدبيات السوسيولوجية على أهمية التعليم والمهنة كمؤشرين أساسيين للمكانة الاجتماعية والاقتصادية . حيث تعتبر المهنة أكثر إرتباطاً بالتعليم لأنه المصدر الأساسى لتزويد الفرد بالمعرفة والمهارات التى يتطلبها سلوكه فى الحياة الاجتماعية ، وبالتعليم ، يصبح الفرد مؤهلاً للقيام ببعض المهن التى يحصل من خلالها على دخل مرتفع أو منخفض .

ج . الدخل :

يقصد به ما يكتسبه المرء من عمله أو تجارته أو صناعته أو خدماته، وكل دخل هو حصيلة تبادل يحدث فى المجتمع لقوة العمل أو لسلعة أو لخدمة . كما يُعرف الدخل بأنه : ميزانية الأسرة (نقدى أو عينى)(١٣) .

فالأهداف الأساسية التى يستهدفها الأفراد من الحصول على الدخل هى إشباع حاجاتهم من السلع والخدمات ، وعليه فإن مساهمات الدخل كثيرة فى التأثير على السلوك الاستهلاكى للأفراد ، فإذا ازدادت دخولهم زاد استهلاكهم للسلع . ويمكن ترتيب المستهلكين فى السوق تبعاً لعدد من العوامل الاجتماعية كالطبقة ، والجنس ، والمواقع التى يحتلها الأفراد فى البناء الاجتماعى ، وأثر هذه المواقع فى البناء الاجتماعى . وفى هذا الصدد يرى **الدكتور أبوقيلة** أن نمط المعيشة يرتبط ويعتمد على العادات والتقاليد ، وأن الوضع الاجتماعى للفرد والأسرة مرتبط بالوضع الاقتصادى وعلاقته بمصدر الدخل ومستواه والعمل ، ومستوى التعليم والسكن [١٤] .

إذاً هناك تمايز اقتصادى فى دخل الأفراد وقدراتهم للحصول على المال ، وإن هذا التمايز فى دخل الأفراد يعد عاملاً مهماً فى تحديد درجات السلم الاجتماعى التى يصل إليها الأفراد . ولقد أشار " **روسو** " فى فقرة مشهورة من كتابه عن (أصل وأساس المساواة بين البشر) للفروق الطبيعية أو البيولوجية من ناحية ، والفروق فى المراتب الاجتماعية من ناحية أخرى بقوله : " إن هناك نوعان من عدم المساواة بين البشر الأول أُسميه الطبيعي الفيزيقى لأن الطبيعة هى التى أوجدته ، ويقوم على الفروق فى العمر ، والصحة ، والقدرات العقلية أو الروحية . والثانى هو اللامساواة أو السياسية لأنها تستند إلى موافقة الإنسان وتتكون من الامتيازات المختلفة التى يتمتع بها بعض الناس على حساب الآخرين ، كمزيد من الثروة أو مزيد من التشريف أو على الأقل الاستحواذ علي وضع ينتزع منه طاعة الناس " [١٥] .

ولما كان للدخل دور أساسى فى استقرار الأسرة وتماسكها وعلاقاتها من حيث توفر احتياجاتها من عدمه ، كما تختلف الأسر فى الدخل

والإنفاق من ناحية طريقة حصولها على الدخل سواء كان ثابتاً أم متغيراً ، كما تختلف من حيث التصرف فيه . فالأسرة المتأثرة بالعادات والتقاليد السائدة فى المجتمع تندفع وراء مظاهر الإسراف واقتناء الكماليات ، فالثراء الزائد لبعض الأسر تصحبه فى العادة حياة مترفة ، وتبنى أنماط استهلاكية لها تأثير على النمط الاستهلاكى لدى الفئات الأقل دخلاً . حيث يقول " **الدلجى** " هنا : " تزايد المنفق مع تزايد الدخل بالنسبة لمحترفى جميع المهن". ويفسر الدلجى تزايد الإنفاق بإرجاعه إلى تزايد تكاليف المكانة الاجتماعية ، كما يفسره بالمباهاة والترف (١٦) .

من خلال ما سبق نستنتج وجود إرتباط بين الدخل أى كان مصدره ، ونمط المعيشة ، وطبيعة العلاقات فى الأسرة . مما يكون له انعكاسه على المكانة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة .

د. نوع المسكن :

يُعرف **عزت حجازى** المسكن بأنه : " مجموعة تسهيلات الخدمات مركزة فى نقطة واحدة ، ومخصصة لاستعمال وحدة اجتماعية (أسرة واحدة)، وتتغير دلالة المفهوم مع تغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأسرية"(١٧) .

ويُعرف المسكن أيضاً بأنه : " إيواء الناس (العائلات والأفراد) فى منشأ (مسكن) معد لإقامتهم بشكل طبيعى ويشمل المسكن البناء وكل ملحقاته وتجهيزاته الضرورية لأداء جميع الوظائف " (١٨) .

كما أكد **ابن خلدون** على أن للعوامل الثقافية والسياسية والاقتصادية دورٌ هامٌ فى إطار التغير الزمانى الذى يحدث فى مجتمع ما ، فهناك ترابط

بين المستوى الحضارى الذى وصلت إليه الجماعات البشرية وبين الشكل الذى تتخذه مساكنهم ، لذلك كان لنوع المسكن أهمية فى حياة الأسرة وعلاقاتها مع الأسر الأخرى ، فالمسكن مرتبطاً بحاجات المجتمع وتطلعاته وبالمستوى المعيشى لأفراد الأسرة وعلاقاتهم مع غيرهم من الأسر الأخرى[١٩] . بينما أكد **(آموس رابوبوت)** على أن المسكن يمثل بشكله وتصميمه مؤشراً لنمط الحياة الاجتماعى والعلاقات الأسرية فى أى مجتمع كما يعكس مستوى معيشة الأفراد وعاداتهم وتقاليدهم التى تؤثر بدورها فى تفاصيل حياتهم اليومية [٢٠].

من التعريفات السابقة يمكن ان نعرف المسكن بأنه : المكان الذى يشبع فيه الإنسان جزءاً كبيراً من احتياجاته المادية ، والعاطفية ، والعائلية ، ويعتبر المسكن الصالح من أهم مقومات حياة الفرد والأسرة ، ففى ظله تقوم الأسرة بوظائفها وهو يحدد نوع علاقاتها بغيرها من الأسر .

ولقد أكدت الأدبيات السوسيولوجية على أن نوع المسكن وطبيعته تعتبر مؤشراً له أهميته ودليل على مكانة الفرد الاجتماعية الاقتصادية . حيث أن الغالب على الأسرة ذات المكانة الاجتماعية والاقتصادية العالية أنها ميالة للإقامة فى مساكن تليق بوضعها الاجتماعى والاقتصادى ، وتوفر الظروف السكنية ما يتفق وهيبتها ، كما أنها تفضل الإقامة فى مواقع سكنية أكثر تقدماً وتحضراً من الأسرة الأقل مكانة .

المبحث الثانى

النظريات الاجتماعية المفسرة للعلاقات الأسرية والمكانة الاجتماعية الاقتصادية

أولاً : نظرية التحديث :

تؤكد هذه النظرية أنه عند تحول المجتمع وانتقاله من الشكل التقليدى إلى المجتمع الأكثر حداثة بفعل آليات التحديث كالتعليم واتساع المشاركة فى العمل ، سيشهد النظام الاجتماعى للأسرة تحولاً وتغيراً بنائياً ووظيفياً ، ولعل من أبرز معالمه الانتقال من نمط الأسرة الممتدة التقليدية إلى نمط الأسرة النواة الحديثة ، وتحولاً فى القيم والمعايير والعلاقات الاجتماعية الأسرية التى تشكل موجهات للتفاعل الاجتماعى الأسرى بين المكانات والأدوار لتأخذ أنماط تتوافق مع طبيعة التغير فى الحياة العصرية (٢١) .

حيث يرى **(ميد)** أن التغيرات التى حصلت فى الأسرة أدت إلى ضعف العلاقات القرابية بين الأسرة وأقاربها ، وكذلك ضعف العلاقات الداخلية كعلاقة الزوج بالزوجة أو علاقة الوالدين بالأبناء أو بين الأبناء أنفسهم (٢٢) . بينما يؤكد **(أوجبرن)** على أن مشكلة الأسرة الحديثة تكمن فى فقدانها لوظائفها ، مما يؤدى بمرور الوقت إلى تغير الأسرة من حيث علاقاتها الاجتماعية الأسرية الداخلية والخارجية (٢٣) . أما **(ماكيفر)** يعتقد أن فقدان الأسرة لوظائفها واحدة بعد الأخرى ، جعلها تعثر فى النهاية على وظيفتها الحقيقية ، وهى علاقة أولية تقوم على الارتباط العاطفى بين الزوج والزوجة وأطفالهما ، حيث لا يمكن لمثل هذا الارتباط العاطفى أن يجد التعبير الحر إلا فى ظل الأسرة ويرتبط ذلك بنمو وتطور المجتمع ، إذاً كلما

إزداد هذا النمو كلما اتجهت الأسرة إلى التركيز على هذه الوظيفة [٢٤] . هذه الأفكار النظرية قد وجدت صداها فى دراسة **ابتسام الأشهب عام ٢٠١١م** **حول " بعض ملامح التحديث فى العلاقات الزوجية " فى المجتمع الليبى بمدينة غريان** . وتوصلت هذه الدراسة إلى النمط التقليدى للعلاقات بين الزوجين شهد تحولاً نحو الحداثة ويتضح من النتائج أن متغيرات الزواج التقليدية كزواج الأقارب ، واختيار الأهل لشريك الحياة ، والأسرة الممتدة، والسكن مع الأهل بدأ يضعف لتحل محلها متغيرات التحديث فى العلاقات الزوجية ، كالسكن المستقل ، والزواج من غير الأقارب ، والتحول من نمط الأسرة الممتدة إلى نمط الأسرة النووية ، والاتجاه نحو التعليم العالى .

كل هذه التغيرات تؤكد على أن الأسرة الليبية بصفة عامة والأسرة فى مدينة غريان بصفة خاصة ، قد شهدت تحولات اجتماعية وثقافية واقتصادية بفعل برامج التنمية والتحديث بقصد استحداث نظم جديدة تتوافق مع العصر[٢٥] .

ثانياً : النظرية البنائية الوظيفية :

ترى هذه النظرية بأن لكل مجتمع مؤسسة أو منظمة ، وإن المجتمع يمثل أجزاء ونظم مترابطة ، يؤدى كل منها وظيفة معينة لتحقيق أهداف الكل . كما تؤكد النظرية الوظيفية على أن التدرج الاجتماعى يظهر داخل هذه المؤسسات أو المنظمات من خلال توزيع المكافأت غير المتكافئة على الأوضاع المهنية المختلفة فى المجتمع ، حيث أن بعض الأوضاع المهنية أكثر أهمية من الأخرى ، وأن الأوضاع المهنية الأكثر أهمية فى مجتمع ما قد لا تكون كذلك فى مجتمع آخر ، وذلك لاختلاف حاجات ومطالب كل مجتمع . هذه الفكرة النظرية تترجم عند **(اميل دوركايم)** عندما يؤكد على أن

تقسيم العمل الاجتماعى يمكن أن يؤدى إلى التضامن الاجتماعى ، فى إطار يفترض أن نمو تقسيم العمل فى المجتمع يمكن أن يؤدى إلى الاختلاف والتباين فى مستوى دخول الأفراد وثقافتهم ، ومراكزهم ، وعلاقاتهم ، واتجاهاتهم نحو العالم الخارجى [٢٦] . أما **(بارسونز)** تعتبر دراسته للبناء الوظيفى للأسرة من أهم التطبيقات النظرية للبنائية الوظيفية ، حيث يبدأ تحليله بالتأكيد على حقيقة أن نسق الأسرة الأمريكية مفتوح فقط على العلاقات الزوجية ، أى إن العزلة كائنة فى بناء الأسرة فليس هناك أى جماعة قرابية يرتبط بها الفرد أو ينتمى إليها . ويصف (بارسونز) الزواج بأنه حجر الأساس فى النسق القرابى للأسرة وعندما يتم الزواج يفترق الزوجان عن أسرتى التوجيه ، وإتفاقاً مع العزلة البنائية للوحدة الأسرية الزوجية لا يتدخل الوالدان ولا يكون لهما دور هام فى عملية الزواج واختياراته فكل جيل يختار أزواجه من الخارج دون أى اعتبار لروابط القرابة فى الجيل السابق ، على عكس ما هو قائم فى المجتمعات ذات الأنساق الأسرية الواسعة حيث يشترك الآباء فى عملية الزواج واختياراته ، لأن الزوج والزوجة سيصبحان شركاء فى المسكن وفى الوحدة القرابية [٢٧]. وفى هذه المجتمعات تبنى العلاقات بين الآباء والأبناء على التشاور والحوار المباشر والمشاركة فى اتخاذ القرار بدل الاستقلالية بالرأى الذى يخص قضايا الأسرة الاجتماعية والاقتصادية ، ومن الدراسات التى اهتمت إهتماماً ملحوظاً بعلاقة الآباء بالأبناء دراسة **(جوزيف تامنى)** أشارت إلى أن علاقة الوالدين بالأبناء تختلف باختلاف أعمار الأبناء ، لذا عقد مقارنة بين تلك العلاقات فى أعمار مختلفة ، وأيضاً فى جماعات مختلفة هى جماعات السود والبيض . وقد ظهرت بعض الدراسات المعاصرة التى تهتم ببحث العلاقة

بين الطبقة الاجتماعية والقيم الأبوية ومن أهم هذه الدراسات دراسة **(ايفلين دوفال)** التى صورت القيم الأبوية عند الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة بأنها تقليدية ذلك لأن أعضاءها يرغبون فى أن يكون أطفالهم مرتبين وأن يطيعوا الكبار ويحترمونهم . وعلى العكس من هذا التأكيد على كيفية سلوك الطفل فى حد ذاته نجد أن قيم آباء الطبقة المتوسطة تكون أكثر تطوراً إذ تكون لديهم رغبة شديدة فى أن يصبح أبناؤهم تواقين لتلقى العلم ويحبون آباءهم ويثقون بهم وأن يكونوا سعداء ومتعاونين . إذاً فلاختلاف بين الطبقتين يتركز فى أن أباء الطبقة العاملة يريدون من الطفل يمتثل لمستويات مفروضة من الخارج بينما آباء الطبقة المتوسطة يكونون أكثر التصاقاً بديناميأتهم الداخلية فالأبناء فى الطبقة العاملة يعلقون أهمية كبيرة على طاعة أوامر الآباء والامتثال المطلق لها أكثر مما يفعل آباء الطبقة المتوسطة . أما دراسة **(أونى ويكان)** عالجت فى مواقع متفرقة منها العلاقة بين الآباء والأبناء من حيث ممارسة السلطة ، رأت أن الأب أكثر سيطرة على الأطفال من الأم حيث يتحكم فى كثير من سلوكياتهم .

ثالثاً : التفسير الماركسى للمكانة الاجتماعية الاقتصادية :

أكد ماركس أن عدم المساواة والتمايز الاجتماعى يرجع إلى أسباب بنائية خاصة بالنسق الاجتماعى ، فالنظام الإنتاجى الموجود فى المجتمع الرأسمالى هو الذى يخلق الفروق الاجتماعية والاقتصادية ، حيث يرى **(ماركس)** أن المواقف الصراعية تنشأ بسبب العلاقات المتفاوتة بين الناس بالنظر إلى وسائل الانتاج من ناحية ملكية كل واحد منهم لهذه الوسائل من عدمه [٢٨] .

أكدت الأدبيات السوسيولوجية بأن قد يحدث الصراع حول التنافس الشديد بين الأفراد والجماعات فى شغل المناصب ، والمواقع الإدارية

والتنفيذية ، وامتلاك الجاه والشرف والسمعة والشهرة والمنزلة الرفيعة ، بحيث يسعى كل فرد إلى مكانة اجتماعية بدرجة تفوق تلك الدرجة التى يشغلها فى السلم الاجتماعى ، ثم يتدرج فى الترقى على الدرجات الأعلى ، وذلك لتحقيق النجاح المادى الذى غالباً ما أصبح يحدد مراكز الأفراد وعلاقاتهم الاجتماعية الأسرية .

مؤكداً أى كارل ماركس على دور العوامل الاقتصادية فى كل ما يحدث من ظواهر ونظم المجتمع ، معتبر هذه العوامل السبب فى كل التطورات الاجتماعية والسياسية والأخلاقية . ومن ثم فإن الطبقة الاجتماعية نتيجة حتمية للقوى الاقتصادية والاجتماعية التي يحددها النسق الاقتصادى فى المجتمع . بمعنى : "أن الأفراد والمشتركين فى نفس الموقف الاقتصادى، أو الذين يلعبون نفس الدور فى عملية الانتاج الاجتماعى يشكلون طبقة موضوعية ، بغض النظر عن عدم وعيهم بذلك فى مرحلة معينة من مراحل التطور الاجتماعى ، فالذى يجمع مجموعة من الأفراد فى طبقة واحدة هو تشابههم فى نفس الوضع الاقتصادى " [٢٩] . بذلك يعرف لنا ماركس الطبقة الاجتماعية بأنها:"تجمع من أشخاص يقومون بنفس الوظيفة فى نظام الإنتاج"[٣٠] . والأساس فى وجود الطبقات عند ماركس هو الوظيفة التى يقوم بها الأعضاء فى عملية الانتاج .

كما اهتم ماركس بالفروق فى أساليب الحياة لدى الطبقات الاجتماعية المختلفة ، ونظر لمفهوم أسلوب الحياة على أنه ذو محددات اقتصادية ، فتتوقف أنماط الحياة فى تطورها داخل المجتمع على تقسيم الطبقات داخل المجتمع ، وبذلك فإن الدخل والوضع المهنى هى المحددات الأساسية لأسلوب الحياة لدى الجماعات الاجتماعية المختلفة . هذا يعنى أن ماركس ربط بين

البناء الطبقى فى المجتمع وبين نظام الانتاج ، فحسب رأيه يمكننا معرفة انتماء الأفراد لأى طبقة فى المجتمع من خلال الوظيفة ، ومن ثم الوضع الاقتصادى الذى ينتمى إليه الأفراد والذى يميزهم عن غيرهم ممن ينتمون إلى وضع اقتصادى مختلف . وهذا ماأكدت عليه الدراسة التى قام بها **د. عبداللطيف محمد خليفة عن " تقدير المكانة الاجتماعية والاقتصادية للمهن لدى عينة من أفراد المجتمع المصرى** " عندما توصل إلى أن معظم المهن العليا وبوجه عام ذوى الشهادات العليا احتلت مستويات متقدمة اجتماعياً ، وأن المهنة ذات المكانة الاجتماعية العالية مازالت تحظى بالتقدير نظراً لأهميتها بالرفع من مستوى الأفراد الاجتماعى والاقتصادى مما يدفع بالأسر إلى أن تعمل جاهدة على أن يحتل أبناؤها مواقع هامة فى التنظيم الإدارى (٣١).

رابعاً : التفسير الفيبرى للمكانة الاجتماعية الاقتصادية :

اعتبر فيبر ان التدرج الاجتماعى يقوم على ثلاثة أبعاد رئيسية هى : البعد الاقتصادى (الطبقة) ، والشرف الاجتماعى الذى تخلعه الجماعة على الشخص (المكانة الاجتماعية) ، والقوة السياسية التى تمارس فى الأطر السياسية والقانونية ، ويرى فيبر أن كل هذه الأبعاد مترابطة ببعضها كل الترابط (٣٢) . مُعتبراً أن الموقف الاقتصادى واحد فقط من هذه الأبعاد وأكد على تشابك هذه الأبعاد والتى تحدد فى مجملها الوضع الاجتماعى للأفراد داخل المجتمع .

هذا ولقد عرف فيبر المكانة الاجتماعية بأنها : " الشرف الذى يخلعه المجتمع أو الجماعة المحلية ، وفقاً لأسباب عديدة منها ، الخلفية العائلية ، والمهنة ، والملكية ، والتعليم " (٣٣). وقد احتل مفهوم المكانة عند فيبر أهمية

خاصة فى دراسة البناء الاجتماعى . فيمكن حسب رأيه تحديد الحراك داخل هذا البناء من خلال ما يحققه الشخص فى إطار التغيرات المهنية ، بحيث يمكنه من الحصول على وظيفة تتمتع بسلطة أكبر ودخل أعلى ، ولكن مُعتبراً ذلك مسألة نسبية تحدث بين الأفراد ، فالأفراد يمكن أن يحصلوا على شرف المكانة أى نظرة الناس لهم على أساس انتمائهم لمكانة معينة ، حسب نوع المكانة التى ينتمون إليها .

وتعتمد كلاً من **مديحة السفطى فى دراستها عن " العلاقة بين التعليم والحراك المهنى الاجتماعى "** [٣٤] و **انتصار محمد مسعود فى دراستها عن " التعليم والمهنة كمتغيرات اجتماعية وعلاقتها بمكانة الفرد المكتسبة فى المجتمع الليبى "** [٣٥] على نفس هذه الفكرة الفيبرية . حيث تقوم الأولى على إجراء مقابلات مع الأفراد الذين ينتمون إلى ثلاث مهن ، منها مهنتان من الدرجة الأولى وهى " الأطباء والمهندسون " والثالثة من المهن التى تأتى متأخرة فى التدرج المهنى وهى " المعلمون " . وانطلقت الدراسة من افتراضات أهمها (انتماء الأطباء والمهندسين إلى أسر ذات مستوى اقتصادى واجتماعى أكثر ارتفاعاً من أسر المعلمين كما تختلف نوعية وأسلوب المعيشة من مهنة إلى أخرى فهى متشابهة وأكثر ارتفاعاً لدى المهندسين والأطباء منها لدى المعلمين) . حيث أثبتت النتائج وجود نوع من التوريث فى مهنتي الطب والهندسة من الآباء للأبناء ، بينما تخلو مهنة المعلم من ذلك. فى حين تركز الثانية على أن التعليم والمهنة لهما دور كبير فى كسر الجمود الاجتماعى فى المجتمع ، وبالتعليم والمهنة استطاع الأفراد صعود السلم الاجتماعى ، وتحسنت أوضاعهم ، فبالتعليم والمهنة نمت فئات جديدة لم تكن معروفة من قبل كالإداريين والفنيين وغيرهم ، وأصبحوا جزءاً أساسياً

فى تقديم المجتمع ، مما يعنى تأكيد المكانة الاجتماعية للتعليم والمهنة فى حياة المجتمع المتحضر .

من خلال ماسبق عرضه نصل إلى إن الوضع الأسرى الذى تعيشه كل الأسر هو فى الحقيقة نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى عرفها المجتمع الإنسانى ، إلا أن هذا الوضع فى حد ذاته أحدث سلسلة من التغيرات فى البناء الأسرى و وظائفه .

الخاتمة :

أن الحقيقة التى لايختلف عليها إثنان ، هى وجود نمط معين من العلاقات الأسرية داخل كل أسرة ، بناءً على مكانة اجتماعية واقتصادية . ولقد حاولت هذه الدراسة كلما كان ذلك ممكناً أن توضح دور المكانة الاجتماعية والاقتصادية فى تنمية العلاقات الأسرية ، أى معرفة إلى أى مدى أثرت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التى استحداثتها البرامج التنموية دوراً إيجابياً أو سلبياً فى اتجاهات الأفراد نحو علاقاتهم الاجتماعية الأسرية، وما يتصل بها من عمليات الإنجاز الاجتماعى والاقتصادى فى أبعادها المادية واللامادية (المعنوية) . لتصل فى نهاية الأمر إلى معرفة عما إذا كانت العلاقات الأسرية فى ظل سياسات تحديث المجتمع ، إزدادت قوةً أو ضعفاً . من خلال تركيزها على البناء الاجتماعى للأسرة كمنطلق فى تشخيص العلاقات الاجتماعية التى تربط الأسر مع بعضهم البعض .

وأخيراً نتمنى من الله أن تكون الدراسة قد وفقت فى تحقيق الأهداف التى انطلقت منها ، فى اختيار الأساليب المنهجية والنظرية المناسبة فى تحقيقها .

الهوامش :

١.عبد المجيد أحمد منصور ، علم الاجتماع العائلى ، منشورات دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٩٩ م ، ص ١١٠ .
٢.سميحة كريم توفيق ، مدخل إلى العلاقات الأسرية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩٦ م ، ص ٤٨ .
٣. موسى خليل ، مقدمة فى علم الاجتماع ، دار العلم للطباعة والنشر ، ٢٠٠٢ م ، ص ١٠٥.
٤. مصطفى الخشاب ، دراسات فى الاجتماع العائلى ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٥م ، ص ١٣ .
٥. محمد بيومى ، سيكولوجية العلاقات الأسرية ، القاهرة ، دار قباء للتوزيع والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠م ، ص ٢٠١ .
٦. هشام شرابى ، مقدمات لدراسة المجتمع العربى ، بيروت ، الدار الأهلية للنشر ، ١٩٧٧م ، ص ٣٠ .
٧. السيد عبدالعاطى السيد ، علم الاجتماع الحضرى ، بين النظرية والتطبيق ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٧٨م ، ص ٧٥.
٨. محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ م ، ص ١٤٦ .
٩. أحمد خضر ، علم اجتماع العائلة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٩٦ م ، ص ٨٥ .
١٠. كمال التابعى ، الاتجاهات المعاصرة فى دراسة القيم والتنيمة ، دار المعارف ، ١٩٨٥م ، ص ٢٣٥ .

١١. ديفيد هاريسون ، ترجمة د. محمد عيسى برهوم ، علم الاجتماع التنمية والتحديث ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٨م ، ص ١٥ .
١٢. عاطف غيث ، دراسات فى علم الاجتماع ، نظريات وتطبيقات ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ م ، ص ٢٢٠ .
١٣. غريب سيد وآخرون ، علم الاجتماع الأسرة ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠١م ، ص ٣١٦.
١٤. بشير أبوقيلة ، ملاحظات عن النمط الاستهلاكى بالمجتمع العربى الليبى ، بحوث ومناقشات ندوة الاستهلاك فى الاقتصاد الليبى ، تحرير د. محمد أبو سنينة ، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، ١٩٩٠ م ، ص ١٤٤.
١٥. بوتومور ، ترجمة وتقديم د. محمد الجوهرى وآخرون ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٣ م ، ص ٢٦٥ .
١٦. عبدالله عبدالغنى غانم ، علم الاجتماع الاقتصادى فى دراسات المسلمين ، المكتب الجامعى الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٩٣ م ، ص ١٨٨ ١٨٩ .
١٧. عزت حجازى ، الاسكان الحضرى ، دراسة مقارنة لأحوال الإسكان الشعبى القديم والجديد فى القاهرة ، المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، المجلد (١) ، العدد (٣) ، ١٩٧٤ م ، ص ٣٢٠ .
١٨. أمين مزاهرة ، الصحة والسلامة العامة ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠م ، ص ٩٦.

١٩. محمود فهمى الكردى ، التراث والتغير الاجتماعى ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، الكتاب السادس ، ٢٠٠٢م ، ص ١٣٥ .

٢٠. محمود فهمى الكردى ، المرجع السابق ، ص ٣٦٩ .

٢١. فادية عمر الجولانى ، التغير الاجتماعى ، مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير ، مؤسسة شباب الجامعة ، ط٢ ، ١٩٩٧ م ،ص ٢٤٩.

٢٢. عبدالله الهمالى ، التحديث الاجتماعى ، معالمه ونماذج من تطبيقاته ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، ١٩٨٢م ، ص ١٩.

٢٣. على الحوات ، النظرية الاجتماعية ، اتجاهات أساسية ، منشورات شركة ألجا ، ١٩٩٨م ، ص٢٣٠ .

٢٤ . فهد ناقب الثاقب ، التحضر وأثره على البناء العائلى ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلس النشر العلمى ، جامعة الكويت ، المجلد ١٤ ، العدد الرابع ، ١٩٨٦م ، ص ١٩ .

٢٥. ابتسام ميلود الأشهب ، " بعض ملامح التحديث فى العلاقات الزوجية " ، جامعة طرابلس ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠١١م .

٢٦. السيد ياسين ، مشكلة التدرج الاجتماعى فى علم الاجتماع المعاصر ، المجلة الاجتماعية القومية ، العدد الأول ، لسنة ١٩٧٤م ، المجلد الحادى عشر ، ص ٢٥٤ .

٢٧. سامية الخشاب ، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٧م ، ص ٢٤ .

٢٨. جون ركس ، مشكلات أساسية فى النظرية الاجتماعية ، ترجمة وتقديم محمد الجوهرى وآخرون ، منشأة المعارف ، ص٢٠٤ .

٢٩. إحسان محمد الحسن ، النظريات الاجتماعية المتقدمة ، دار وائل للنشر ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٥م ، ص ١٢١ .

٣٠ . معن خليل عمر ، البناء الاجتماعى ، أنساقه ونظمه ، جامعة اليرموك ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط١ ، ١٩٩٢م ، ص ٧٤ .

٣١ . عبداللطيف محمد خليفة ، " تقدير كل من المكانة الاجتماعية والاقتصادية للمهن لدى عينة من أفراد المجتمع المصرى " ، دراسات فى علم النفس الاجتماعى ، المجلد الأول ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٨ م ، ص ٢٩٠ .

٣٢. محمد عاطف غيث ، القرية المتغيرة ، دار المعارف ، مصر ، ط٢، ١٩٦٤م ، ص ٣٢٦.

٣٣. محمد فؤاد حجازى ، الأسرة والتصنيع ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٧٩م ، ص ١٤٤.

٣٤. مديحة السفطى ، " العلاقة بين التعليم والحراك المهنى الاجتماعى "، المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية الجنائية ، القاهرة ، العدد الأول ، المجلد ١٨، ١٩٨١م ، ص ١٧٣ .

٣٥. انتصار محمد مسعود ، "التعليم والمهنة كمتغيرات اجتماعية وعلاقتها بمكانة الفرد المكتسبة فى المجتمع الليبى " ، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قار يونس ، كلية الآداب ، ٢٠٠٠م ، ص ١٤٩ .